Royaume du Maroc
Chef du Gouvernement
Ministère de la Transition Numérique
et de la Réforme de l'Administration
La Ministre

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الوزيرة

منشور رقم: 2022/1

2022 ابريل 15.

إلى

السيدات والسادة الوزراء والمندوبين السامين

الموضوع: إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون تحظى الأمازيغية بالعناية المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد في خطابه السامي التاريخي بأجدير، بتاريخ 17 أكتوبر 2001، على أن "النهوض بالأمازيغية يعد مسؤولية وطنية وجماعية، باعتبارها إرثا ثقافيا لكل المغاربة."

هذا، وقد أقر الدستور المغربي اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المكون الثقافي المغربي المتعدد الروافد، ومقوما أساسيا من المقومات الأصيلة للهوية الثقافية المغربية.

وفي هذا السياق، وتجسيدا للإرادة الملكية السامية وتنزيلا لأحكام الدستور، فقد صدر "القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية"، الذي يتضمن مقتضيات تهم استعمال اللغة الأمازيغية في عدة مجالات، خاصة منها الإدارات العمومية.

والجدير بالذكر أن ورش الأمازيغية يستمد أهميته من الدستور، حيث إن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ملزمة بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة،

لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الولوج إلى الخدمات العمومية، طبقا لأحكام الفصل 31 من الدستور.

هذا، واعتبارا لكون المواطنات والمواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية والذين لا يجيدون التواصل بأية لغة أخرى يجدون صعوبة في الولوج إلى عدد من الخدمات العمومية، فإن الغاية من هذا المشروع هي تيسير استفادتهم من حقهم الدستوري، حيث أحدثت الحكومة صندوقا لدعم إنجاز المشاريع الأفقية والقطاعية المرتبطة باستعمال الأمازيغية بالإدارات العمومية.

هذا، ومن أجل إنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فإنني أحثكم على العمل على إدراج بُعد الأمازيغية في المشاريع والبرامج والتدابير التي تشتغلون عليها، مع ملاءمة المهام والاختصاصات الموكولة لكم، إن على المستوى المركزي أو المستوى اللاممركز، مع هذا التوجه، وحث المؤسسات التابعة لكم أو التي تحت وصايتكم على الانخراط في هذا الورش الوطني الهام.

وفي هذا الإطار، فإنني أدعوكم، على وجه الخصوص، إلى تفعيل التدابير والإجراءات المتعلقة باعتماد اللغة الأمازيغية في:

- **مراكز الاتصال والتوجيه**: من خلال توفير موارد بشرية مؤهلة ناطقة باللغة الأمازيغية بمراكز الاتصال المتوفرة لديكم، أو إحداث مراكز للاتصال أو وحدات أو خلايا للتواصل أو تخصيص أرقام هاتفية للمواطنات والمواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية الراغبين في الاستفسار، أو الحصول على معلومات أو إرشادات أو توجيه عبر الهاتف، لتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية وتوسيع مختلف قنوات التواصل معهم ضمانا للحق في الولوج إلى المعلومة؛
- **اللوحات وعلامات التشوير**: من خلال العمل على إدراج اللغة الأمازيغية في جميع اللوحات والملصقات واللافتات وعلامات التشوير، كيفما كان نوعها، المخصصة لتوجيه عموم المواطنات والمواطنين وإرشادهم، داخل مقرات الإدارات العمومية وعلى واجهاتها؛
- **المواقع الإلكترونية الرسمية**: إذ يجب على جميع الإدارات العمومية أن تقوم بإدراج اللغة الأمازيغية في مواقعها الرسمية، وفي البوابات والمواقع والتطبيقات التي تدخل في مجال اختصاصها؛

- **البلاغات والبيانات الموجهة للعموم**: وذلك عبر استعمال اللغة الأمازيغية في جميع البلاغات والبيانات والحملات التواصلية والتحسيسية التي يتم بثها على القنوات التلفزية والإذاعية وعبر مختلف وسائل التواصل؛
- **السيارات والناقلات**: وذلك عبر اعتماد اللغة الأمازيغية، إلى جانب اللغة العربية في وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية أو التابعة لمصالح عمومية.

وفي الأخير، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تولها الحكومة لهذا الورش الوطني الهام، الذي تتوخى منه ضمان حق جميع المواطنات والمواطنين على قدم المساواة في الاستفادة من حقوقهم الدستورية، لاسيما الولوج إلى الخدمات العمومية، فإنني أطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى المصالح والمؤسسات التابعة لكم من أجل التقيد بمضامين هذا المنشور والسهر على حسن تفعيله، والتشاور، إن دعت الضرورة إلى ذلك، مع المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في شأن الصعوبات التي قد تعترض المصالح التابعة لكم في الموضوع.

وتقبلوا خالص التحيات.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

غيثة مزور